



ناصر العطار

## حقوق المواطنين وحقوق الأحزاب

رغم أن المشرع اليمني قد نص بالتفصيل على الاحكام والضوابط المتعلقة بحقوق وواجبات المواطنين السياسية «حق الانتخاب، حق الترشيح، حق الاستفتاء، حق الإسهام في الحياة السياسية، والحق في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنيًا.. الخ» وفقاً لنصوص المواد «٤٣، ٤٤، ٤٥»، وبالمثل أشار إلى حقوق وواجبات الأحزاب وفقاً لنص المادة «٢٥» من الدستور وجاءت القوانين مفصلة لأحكام الدستور «قانون الانتخابات، قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، ومع كل هذا وعلى مدى عام كامل تابع المواطنون عامة أبناء الشعب المد والجزب في حوارات الأحزاب والتي جاءت تحت مسمى واهداف ظاهرها تحديث التجربة الديمقراطية وتمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم.. الخ.. ولكن للأسف ومنذ ١٨ أغسطس ٢٠٠٨م وما قبل ذلك وحتى اليوم أظهرت أهدافاً وحقائق أخرى تتناقض مع الأهداف المعلنة.

إن نيل وستكتفي بما أشرنا إليه للتنبؤ بكيفية سجلها ويسجلها التاريخ.. وذلك للتركز على الفترة الزمنية التي أصبحت فوق الخطوط الحمراء والتي لا يمكن تجاوزها.

فلم يعد من هامش حتى ساعة واحدة لتستهلك من قبل الأحزاب إلا إذا كانت النية من الأحزاب هو تأجيل إجراء الانتخابات عن مواعيد المحدد ٢٧/٤/٢٠٠٩م ما لم فإنه وجوباً على جميع الأحزاب وفي مقدمتها المؤتمر الشعبي العام العمل على إجراء الانتخابات دون تأخير خاصة أن الحوار بعد مبادرة المؤتمر الصادرة بتاريخ ٢٣/١٠/٢٠٠٩ يوم الخميس الماضي من قبل زعيم الأمة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام، ونحن وصعنا بقية أبناء الشعب نخذ من مخبة الاستمرار في استهلاك الوقت فلم يعد من الوقت حتى صدور قرار رئيس الجمهورية لدعوة الناخبين للانتخابات النيابية «١٢٥» يومًا، وهذه الفترة يجب أن يتم فيها إنجاز مهام القيد والتسجيل ومراجعة وتعديل جداول الناخبين وسنود الأيام والقرارات الفعلية المتطلبة للتنفيذ «سواء في ظل القانون الحالي أو في ظل القانون بعد التعديل إذا أقرت ووفقاً لما يلي:

– مدة مجلس النواب ٦ سنوات شمسية تبدأ من تاريخ أول اجتماع «عقد جلسته الأولى بتاريخ ١٥/٥/٢٠٠٣م» وبدعوة رئيس الجمهورية الناخبين للانتخابات جديدة قبل انتهاء مدة المجلس بستين يوماً على الأقل أي في موعد أقصاه ١٤/٣/٢٠٠٩م وذلك وفقاً لنص المادة (٦٥) من الدستور بمعنى أن الفترة المتبقية كما أشرنا «ما بين ١٣٠-١٢٥» يوماً.

– أنه وفقاً لنصوص المواد (١٢-١٧) من قانون الانتخابات الناقد وفقاً لنصوص التعديلات المقترحة والمقدمة لمجلس النواب والتي جاءت لتعديل المواد (بالزيادة) يتطلب إنجاز المهام المتعلقة في القانون الناقد.

القيد والتسجيل وإعداد ونشر جداول الناخبين وفقاً لنص المادة (١٢)	القانون الناقد	المقترح على القانون
– تقديم طلبات الإراج والحذف للجان الأساسية والبيت فيها وإعلان قرارات اللجان وفقاً لنص المادتين (١٤، ١٣)	٢٦ يوماً	٣٢ يوماً الفترة وفقاً لنص (١٤٤)
– تقديم الطعون في قرارات اللجان الأساسية للمحاكم الابتدائية والبيت فيها وإعلان قرارات الحاكم وفقاً لنص المادة (١٥) من القانون ١/١٥	٢٩ يوماً	٣٦ يوماً
– تقديم الطعون للمحاكم الاستئنافية والبيت فيها وإعلان قراراتها ١٥/١٥	٣١ يوماً	٣١ يوماً

بالإضافة إلى الفترة التي يجب أن توفر لإعداد الجداول ديويًا و إلكترونيًا من قبل اللجنة العليا للانتخابات التي يجب أن تكون في أضيق الظروف ما بين (٢٠-٣٠ يوماً).. ما سبق كان توضيحاً.. والله الموفق  
رئيس دائرة الشؤون القانونية

لمشاركة الأحزاب واقتناعها بممارسة هذا الحق لأنها بالمقابلة للانتخابات تهمش نفسها وهو الذي حرص فخامة الرئيس على عدم حدوثه.

لأن المقاطعة للعملية الديمقراطية تعني أمرين: أولاً عدم الاحتكام للصندوق والأمر القسائي أن من يقاطع إنما يعزل نفسه بمحض إرادته، وفخامة الرئيس يحرص على هذه الأحزاب أكثر مما تحرص على نفسها.

### وحدة القوى

أخيراً يقول ناصر النصيري أمين عام حزب الجبهة الديمقراطية: نحن نعتبر المبادرة تضاف إلى سجل فخامة الرئيس الحريص دائماً على معالجة القضايا ووحدة القوى السياسية وهذه المبادرة هي فرصة جديدة لأحزاب اللقاء المشترك لمراجعة مواقفهم قضائية وطنية من أهم القضايا، وينبغي على الجميع العمل من أجل انجاحها والمشاركة الفاعلة فيها والتنافس الشريف من خلال البرامج أو المرشحين الكفء.

الانتخابات خيار وطني للتداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع.. وهذا الخيار اختاره الناس جميعاً وعليهم الالتزام به كون التبادل السلمي للسلطة شرطاً من شروط البناء واستقرار عملية السلام في بلادنا.

ولذلك نحن لسنا مع موقف قيادة المشترك الذي يشكك في مشروعية اللجنة العليا واللجان التابعة لها لأن مشروعية اللجنة مستمدة من الدستور والقانون والمشاركة يعمل في إطار ذلك، فكيف بهم يشككون بشرعية هذه اللجنة فكذلك معناه رفض العمل بالقانون والدستور وبكل القيم ولذلك ندعو المشترك لمراجعة مواقفهم واتخاذ مواقف إيجابية بدلاً من المكابدة.. وهذه المبادرة تعتبر فرصة أخيرة لهم للمشاركة وممارسة حقوقهم الديمقراطية.

ويختتم قائلاً: نبارك أي اتفاق بين الحزب الحاكم والحزب المشترك بما يجسد المصلحة الوطنية.

# مبادرة الرئيس لاستئناف الحوار فرصة أخيرة أمام المشترك

• أشاد عدد من السياسيين بمبادرة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح بتكليف الدكتور عبد الكريم الأرياني بمواصلة الحوار مع أحزاب اللقاء المشترك للخروج برؤية مشتركة حول المشاركة بالانتخابات البرلمانية القادمة.. وقالوا لـ «الميثاق» إن هذه المبادرة تمثل روح الحوار والتوافق الذي تبناه فخامة الأخ الرئيس خلال الفترات الماضية حرصاً منه على مشاركة كل ألوان الطيف السياسي في الساحة، متمنين على اللقاء المشترك ألا يصيغ هذه الفرصة بدوافع مصالح حزبية ضيقة.

### استطلاع/ عارف الشرجي

الانتخابات  
استحقاق يتجاوز  
الأحزاب إلى  
الشعب



مبادرة  
الرئيس تحمل  
روح الإخاء  
والتسامح



هذه الفرصة  
الأخيرة للمشارك  
ليراجع مواقفه  
المتشعبة



إذا لم يستجب  
المشارك للمبادرة  
فإنه يعزل نفسه  
بمحض إرادته



### الضالعي: المبادرة قيمة كسرت الجليد الذي يتدثر به المشترك

بهذه المبادرة كسر الجليد الذي كان مشترك يتدثر به ويقف متمترساً خلفه وعليه الاستجابة دون مزيد من التعديلات التي لا طائل منها.

### لا يغلق باباً

من جانبه يقول الدكتور أحمد الكسبي نائب رئيس جامعة صنعاء: الأخ الرئيس لا يغلق باباً فكم رعى التجربة الديمقراطية منذ ٢٢ مايو حتى يومنا هذا فنجد الكثير من المبادرات ومواقف الشرف بسبب المؤتمر الشعبي العام قد تبناها من قبلها حصل في عام ١٩٦٦م وإيضاً ٢٠٠٣م، وبهذا نجد أن الرئيس دائماً يعمل من أجل تشجيع كافة الأحزاب على المشاركة وممارسة حقوقهم الديمقراطية.

وتكليف الرئيس للدكتور الأرياني للبحث عن خارطة طريق

يتجاوز الأحزاب إلى الشعب، موضحاً أن كافة الأحزاب بما فيها المؤتمر الشعبي العام لا تمتلك الوصاية على الشعب لأن عدد أعضائها مجتمعاً لا يصل إلى ربع عدد السكان، ولهذا فالشعب أحق أن يمارس هذا النهج الديمقراطي دون وصاية أو تغت من تلك الأحزاب التي تسعى إلى عرقلة الانتخابات ورفضها بقناعة هذا الحزب أو ذاك.. ويؤكد أن على المشترك التعامل بكل مسؤولية مع هذه المبادرة وأن يدرك أنها ذات طابع رئاسي وليس توجهاً حزبياً.. لافتاً إلى أن جزءاً كبيراً من أعضاء المشترك قد أبدى استعداده للمشاركة في العملية والنقاش الجاد لهذه المبادرة ويقول: إن المعهد الديمقراطي الأمريكي ومنظمة أيفس طالباً المشترك أن يشارك في الانتخابات لأن

### التنص الطويل

ويرى الاستاذ محمد اسماعيل الضالعي عضو مجلس الشورى أن المبادرة قيمة بكل المقاييس وتدل على سعة صدر الأخ الرئيس ونفسه الطويل في الممارسة السياسية، وتعنى الضالعي على الأحزاب اللقاء المشترك أن يستجيب لهذه المبادرة وإن تكون بنفس القدر من المسؤولية لتلتقف المبادرة وأن تسعى بها إلى بر الأمان بما يخدم المصلحة الوطنية بعيداً عن المناكفة السياسية التي لا تخدم أحداً.

ويضيف: إن فخامة الرئيس

### فرصة أخيرة

الي ذلك يقول الدكتور فارس السقايف: هذه المبادرة ضمن سلسلة متواصلة من المبادرات السابقة التي طرحها فخامة الرئيس على أحزاب المشترك منذ عدة سنوات وهي تظهر حرصه على مشاركة الجميع في الانتخابات.. وليس كما تقول أحزاب المشترك: إن الرئيس يريد اقصاص الآخرين.. لافتاً إلى أن المبادرات السابقة لئلاخ الرئيس كانت تواجه بالرفض والتجاهل من أحزاب المشترك رغم أهميتها لتعزز المشاركة في النهج الديمقراطي في بلادنا.

ويرى السقايف أن الأحزاب إذا كانت تريد عرقلة الانتخابات، فهذا هو الاستئثار بهذا الحق الذي

# علماء يباركون حظر العزبية على خطباء المساجد

• نظراً لأهمية الدعوة التي أطلقها عدد من أصحاب الفضيلة العلماء إلى عقد مؤتمر وطني لعلماء اليمن من أجل وضع وثيقة وطنية تمنع أية ممارسات أو أنشطة حزبية داخل المساجد والمطالبة بإصدار قانون يحظر على أئمة وخطباء المساجد النشاطات الحزبية.. «الميثاق» تواصل الحلقة الثانية من استطلاع آراء أصحاب الفضيلة العلماء حول هذه القضية.

### استطلاع/ فيصل الحزيمي

تحریم الحزبية على هذه الشريحة أكثر أهمية من تحريمها على القضاة والدبلوماسيين.

داعياً العلماء الاجلاء إلى عقد مؤتمر يخرج بقرارات وتوصيات ومن أهمها تحريم الحزبية على خطباء المساجد لأن الخطباء والمرشدين المتحزبين حولوا منابر المساجد التي نشرات أخبار يرددون كل ما تناقله الصحف والقنوات الإذاعية، وعلى الحكومة والدولة أن يساندوا هذا التوجه.

### واجب شرعي وأخلاقي

من جانبه أوضح الشيخ اتيس الحبيشي أن المساجد لا تتبع أية جهة دينوية، ولا سلطة لأي حزب عليها كونها تتبع دعوة الرسول «صلى الله عليه وسلم» وشريعة الإسلام التي أتى بها.

مشيراً إلى أن الخطيب يمثل هذه الدعوة المباركة التي تقوم على الحكمة والموعظة الحسنة، والتواصي بالخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتحصين المساجد عن

ممنوعاً أن هذه الدعوة جاءت في وقتها وأن العلماء يطلقونها عندما تاتي الحاججة إليها، وهذا لا بأس به من ناحية الشرع «لكل مقام مقال» وكوننا على أبواب الانتخابات فإنها أكثر مناسبة لأن يعلو هذا الصوت المنادي بتحيد المساجد.. داعياً وزارة الاوقاف الى مراقبة ومتابعة الخطباء كون ما يحدث في معظم منابر مساجد عدن أمراً مؤسفاً لأننا لم نسمع منهم أي تنديد بمختلف الأعمال الإرهابية التي حدثت مؤخراً في البلاد ولم يبذلوا للشباب مخاطر الأرباب وآثاره، بينما لو وصلت فنانة أو نُشر مقال في جريدة تقوم القيامية.. وكل هذا يحدث والوقاف نائمة وفي سبات عميق.. وجدد الحبيشي الدعوة التي أطلقها عام ١٩٩٢م - في لقاء صحفي مع جريدة عدن- إلى إصدار «قانون المساجد» بحيث يتضمن عقوبات للمخالفين ويحدد الواجبات والمهام.

مصرعي: مصداقية الخطيب ترتبط باتباعه عن الحزبية والتعصب



الجميبي: المساجد بيوت لله ودعوة للحق وليست للحزبية

اليوم نرى بعض الذين يتربعون على المساجد من أصحاب الانتماآت الحزبية والأصحاب الدعوات الخالفة والمتحايبة يتشرون سمومهم ومفاهيمهم من خلال تعبئة المصلين بما يوجد الفرقة والشقاق بين أفراد الأمة.

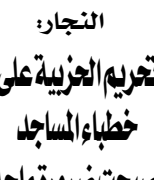
وقال: من وجهة نظري أن

تحریم الحزبية من جانبه أوضح الشيخ يحيى النجار إن رسالة المسجد رسالة عظيمة ورسالة سامية تسمو فوق كل الاعتبارات والتوجهات والانتماآت.. لأن المسجد يقوم برسالة وضعها الله سبحانه وتعالى، وما أسس عليه الرسول «صلى الله عليه وسلم» من أول يوم بنى فيه المسجد بالدينة المنورة «مسجد أسس على التقوى من أول يوم...» ومن الواجب أن يكون هذا المسجد لله الواحد القهار يُدعى من خلاله إلى توحيد المولى عز وطاعته وتبصير الناس بما ينفعهم في دنياهم وما

يقر بهم إلى الله ويتألموا السعادة في الآخرة عملاً بقوله تعالى: «وإن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً» ومن هنا نقول إن للمساجد قدسية وكبرياء ولا يجوز أن تُسخر لحزب أو لاتجاه أو مفاهيم مسيئة وإنما للاستفادة منها في طاعة الله.

منوهاً إلى أن ما نراه اليوم من عبث ببيوت الله ومنابرها واستخدامها حزبياً أو طرح مفاهيم خاطئة مخالفة لما يرى الله عز وجل من رسالة المسجد، شيء مؤسف ويأتي من

التنجزار: تحريم الحزبية على خطباء المساجد أصبحت ضرورة ملحة



في البدء قال: الشيخ محمد علي مرعي رئيس جامعة العلوم الشرعية بالحديدة: إن المساجد بيوت لله في الأرض ولها قدسيته ويجب أن تكون لأداء فرائض الله والدعوة إلى الموعظة الحسنة عملاً بقوله تعالى: «ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة» وعلى الخطيب ألا يتبر في المسجد مشاغبة أو تهجماً أو التحقير عن أحوال الناس.

مشيراً إلى أن رسول الله «صلى الله عليه وسلم» أقام لنا درساً أسبوعياً وهو خطبنا الجمعة حيث يجب أن تكون هاتان الخطبتان درساً أسبوعياً يعطي فيها الخطيب موعظ يستفيد الناس منها في أمور دينهم ودنياهم.. وعلى الخطيب أن يعلم أن منابر بيوت الله التي يخطب فيها هي منابر رسول الله «صلى الله عليه وسلم» وعليه أن يتأسي به.

منوهاً إلى أن دعوة العلماء ومطالبهم بتحريم العمل الحزبي على خطباء المساجد تبين خطورة تسييس رسالة المسجد لأن الخطيب قدوة ولكي يتقبل الناس من هذا الخطيب ما يلقبه فيجب أن يكون بعيداً عن الحزبية والعنصرية والتعصب كون الناس إذا وجدت العالم أو الخطيب له حزب ويدعو إليه فإنهم سيفقدون الثقة به ولن يأخذوا بصلواته سواء أكانت على صواب أو على خطأ، لأنهم عرفوا عنه غير ما يقول.

وأضاف مصرعي: أننا مع الدعوة إلى حظر الحزبية على العلماء والخطباء وأن يصدر قانون يحظر ممارسة النشاطات الحزبية داخل بيوت الله. داعياً الخطباء إلى احترام قدسية المسجد وعدم توظيف منابر بيوت الله لنشاطات حزبية.